

أكدت وكيل وزارة الشؤون
بالإنابة والوكيل المساعد
للتنمية الاجتماعية هناء
الهجري أن الوزارة تولي أهمية
كبيرة للملاحظات الواردة إليها
من لجنة الميزانيات بمجلس
الأمة والأجهزة الرقابية ممثلة
في ديوان المحاسبة، وزارة
المالية، ديوان الخدمة المدنية،
جهاز المراقبين الماليين.
وذكرت أن وزارة الشؤون
تقوم على تنفيذ 9 قوانين
تدخل في اختصاصاتها
صورة مباشرة ومرتطة



بخدمة المواطنين، لافتة الى
انه ومن اجل العمل على رفع
كفاءة مبانى مجمع دور الرعاية

والمشارك مع الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بعد نقل 4 إدارات من الوزارة إلى الهيئة، فقد تم إدراج اعتمادات بمشروع ميزانية السنة المالية 2021/2020 من أجل تكليف أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة لتقييم كل المباني والخدمات الأرضية.

ولفتت الهاجري الى انه وبالنظر إلى حجم العمل الذي تقوم به الوزارة فمن الطبيعي ان تتم هناك مناقلات ما بين بنود الصرف، حيث بلغت نسبة المناقلات 1,36% من حملة اعتمادات السنة المالية

المالية المنتهية 2019/2018
والبند الثاني هو باب السلع
والخدمات تم اجراء المناقشة
لبنود الميزانية، وذلك حتى
يتسنى للوزارة صرف
مطالبات وزارة المالية عن
سنوات مالية سابقة مقابل
خدمات مؤداة. كما اوضحت
الهاجري ان قيمة ما تقدمه
الوزارة من مساعدات اجتماعية
من خلال ادارة الرعاية الاسرية
وصلت الدفعة الشهرية لشهر
اكتوبر 2019 الى 21,763,861
مليون دينار لعدد 42641 ملغا
لنحو 48,275,000 فردا وفق
الصرف الفعلي.